

فذلك العلامة تفرقة وان منع في نفس الكلمة او الاعراب المذكور
فحقيقة كما يجيء في الباب الثالث لتعرف تلك الامور فان الحقيقت تدرك
بعلومها تارة اسم اراء اوضح ما ذكره فقال مثلا بمعنى مثله مقول به مثلا
لفعل مقدر اى ذكره مثاه او مقول مطلق لا مثل اى مثل ذلك مثاه
اى مثله لانه اسم بمعنى التمثيل ففي الاول جعل معنى المفعول في انشاء
بمعناه اذ قلنا ضرب زيد غلام عمر وضرب عامل لانه اوجب كون اخر
زيد بمنزلة الكلمة في التعريف مضموم ما بمنزلة ووجه مخصوص فيها ايضا
واخر غلام باعراب محكي مضمومها بواسطة وروده الفاعلية اى
بالفاعلية الواردة التي هي بواسطة على ان يكون اضافة الوسطة
على ان يكون اضافة الوسطة بيانية من قبيل شجر الراكب
واضافة وروده من قبيل جره قطيفة وله اخر كما مر على زيد بواسطة
ورود المفعولية على غلام بما معطوفان على الفاعلية ويزعطف
شبهين على معمولي عاملين مختلفين وعلى ذاته كاهو من عيب
الغراء والمضاق مقدر وعلى متعلق به وهو معطوف على قبيله
بسبب تعلق ضرب بها متعلق بالورود متعلق القيام به
والواقع على غلام واوجب غلام جملة معطوفة على جملة ضرب
اوجب على اوجب لعدم صحة ايضا مصدر ارض الواجب المحذوف سماعا

بمعنى

بمعنى ما هو اى عاده الحكم المذكور اذ هي عموما لا يجاب مضافا لكون
اخره مرسوما بواسطة وروده والاضافة عليه هي على هر وان كان لا وصفا
معينان لونه مضافا لونه مضافا اليه وكان المراد مضافا في ايراد ان
بنية على فقال اى كونه مضموم باليه لغلام بسبب تعلقه بالفاعل
بمحصل ووجه المعاني الحقيقت في الاسماء بسبب تعلقها بهذه الجملة
فذلك ما سبق من الكلام وعلى اى المعاني الحقيقت تقتضى بغير
قلاوم هي الواجب الذي هو اثر العامل في العمل والمعنى المصدرى الذي
هو كون الشيء مضموم وهو واحد معنيها ايضا كى سيطر فاعمال
بمحصل الاعراب بواسطة تلك الامور قال القاضى العصام
التحقيق ان الفاعل للآخر هو المتكلم والعامل هو الاله الاله
بمى اللسان لكن النجاة جعلوا الاله التي كانت على الموجودة المعاني
وعلا ما منها وهو كانت في الافعال الشاهبة التامة فقوله المشابهة
خير المبتدأ محذوف بقرينة السباق والجملة معطوفة على جملة ما هو
الاسماء تواردها وليس من عطف معمولين على معمولي لعدم شتره
وملوحدهم عادة المجازة في المعطوف مع تقديم الجاز في المعطوف
عليه صرح به القاضى العندى في محث المصدر في هذه العبارة
وليشهد له مورد السماع من قوله اكثر امر تحسبين امره فزار